



اسم المقال: العلاقات السعودية - الأمريكية: بين الشراكة والتأزم

اسم الكاتب: أ.م.د. مفيد الزبيدي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7208>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 12:44 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



العلاقات السعودية-الأمريكية: بين الشراكة والتأزم

أ.م.د. مفيد الزبيدي (*)
Mufeed2003@hotmail.com

الملخص:

لازال الخليج العربي يمثل أهمية متزايدة في ركائز الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على الرغم من وجود الأدوار الدولية لكل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والهند والصين في هذه المنطقة، والتي تبقى ضمن الرؤى بعيدة النظر في الإستراتيجية الأمريكية ترصدها وتتابع تحركاتها بشكل يبقي لها تفوقها على المدى البعيد ويحافظ على مصالحها ونفوذها السياسي والاستراتيجي والاقتصادي والعسكري. وقد كان الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان عام ٢٠٠٣ وتداعياته على المنطقة، وتبعها ماسمي (الربيع العربي) والتي مازالت رياحه تهب على هذا البلد أو ذاك ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.

ويطرح هذا البحث فرضية تقوم على أن العلاقات السعودية-الأمريكية الايجابية تؤدي بالضرورة إلى حالة الأمن والاستقرار للسعودية، وتعزز من مكانة ونفوذ واشنطن في منطقة الخليج العربي نظرا لمكانة السعودية السياسية والاقتصادية. أن أهمية البحث تكمن بان نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة عام ٢٠١٦ أسفرت عن فوز (رجل الأعمال الثري) دونالد جون ترامب بمنصب الرئيس الخامس والأربعون في تاريخ الولايات المتحدة .

((إن نقطة البداية في أي سياسة خارجية هو تحديد ماذا تريد تحقيقه؟))
هنري كيسنجر(كتاب النظام العالمي، ٢٠١٤)

مقدمة.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

لازال الخليج العربي يمثل أهمية متزايدة في الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مع وجود الأدوار الدولية لكل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والهند والصين في هذه المنطقة، والتي تبقى ضمن الرؤى بعيدة النظر في الإستراتيجية الأمريكية ترصدها وتتابع تحركاتها بشكل يبقي لها تفوقها على المدى البعيد ويحافظ على مصالحها ونفوذها. وعاشت دول الخليج العربي بعد مرحلة الاستقلال عام ١٩٧١ بتكوينات جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية انعكست في المنطقة خلال العقود الأربعة الماضية بعد أن شهد النظام الدولي تحولات مهمة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، وبروز الهيمنة الأمريكية في السياسة الدولية، واندلاع أزمة الكويت عام ١٩٩٠، والحرب على العراق عام ١٩٩١ وفرض المزيد من النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان عام ٢٠٠٣ وتداعياته على المنطقة، وتبعها اندلاع الثورات الشعبية في المنطقة العربية التي سميت (الربيع العربي)، والتي مازالت رياحه تلامس هذا البلد أو ذاك ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.

يطرح هذا البحث فرضية تقوم على أن العلاقات السعودية-الأمريكية الايجابية تؤدي بالضرورة إلى حالة الأمن والاستقرار للسعودية، وتعزز من مكانة ونفوذ الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عامة نظرا لمكانة وامكانات السعودية السياسية والاقتصادية.

وأن أهمية البحث تكمن في ان نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة عام ٢٠١٦ جاءت بمثابة المفاجأة للكثيرين سواء في داخل البلاد أو خارجها، بعد أن أسفرت عن فوز (رجل الأعمال الثري) دونالد جون ترامب بمنصب الرئيس الخامس والأربعين في تاريخ الولايات المتحدة.

وما يهم العرب ومنها السعودية في هذه القضية هو كيف سيتعامل حاكم البيت الأبيض الجديد مع القضايا العربية والشرق أوسطية؟، وهل سيتبع مسار سلفه باراك اوباما في هذا الاتجاه أم سيغير قواعد اللعبة في المنطقة لاسيما مع عودته التي أطلقها أثناء الحملة الانتخابية؟.

أولاً: مرجعية العلاقات السعودية-الأمريكية

العلاقات الأمريكية السعودية عمرها أكثر من ثمان عقود من الزمن، وشهدت الكثير من الاتفاقات والأزمات، ويعود تاريخها إلى عام ١٩٣١م عندما ظهر إنتاج النفط في السعودية بشكل تجاري. الا ان التحول الحقيقي للعلاقات يعود إلى توقيع اتفاقية تعاون بين البلدين في عام ١٩٣٣، وذلك عندما

بدأت بواكير التعاون الاقتصادي والتجاري متمثلة بقيام (شركة الزيت العربية الأمريكية) بحفر أول بئر للنفط في شرق البلاد، ثم انعقاد الاجتماع التاريخي بين الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية، والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت على متن الطراد الأمريكي (يو إس إس كوينسي) في الرابع عشر من شباط عام ١٩٤٥، والاتفاقية التي عقدت بين الطرفين باسم (وليم ايدي) التي استندت على المبدأ الذي يقول (ان النفط مقابل الامن)، ومنح الملك عبد العزيز آل سعود حق التنقيب عن النفط في المملكة لشركة أمريكية، وبمرور الزمن وصفت هذه العلاقات السياسية والنفطية والاقتصادية والتجارية بأنها شراكة بين البلدين، ومن ثم دخلت مرحلة (التحالف الاستراتيجي) منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي. وقد مرت هذه العلاقات بأزمات أبرزها تلك التي تبعت هجمات ١١ من أيلول ٢٠٠١ عندما تبين أن ١٥ من المهاجمين الـ ١٩ الذين شاركوا في الهجوم في واشنطن ونيويورك هم من السعوديين، ثم عرفت المملكة بدءاً من عام ٢٠٠٣ سلسلة من الهجمات والتفجيرات ضد أهداف أجنبية وأمنية قادهها تنظيم القاعدة وخلايا إرهابية في البلاد، الأمر الذي دفع المملكة للتوجه نحو أن تصبح شريكا أساسيا في المعركة ضد تنظيم القاعدة. وفي عام ٢٠١٤، انضمت الطائرات السعودية إلى قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمقاتلة تنظيم داعش الإرهابي، ومنذ بداية ٢٠١٥ أصبح اليمن مركز النشاط العسكري الأكبر للسعودية التي تقود التحالف العربي ضد الحوثيين، وتوفر الولايات المتحدة معلومات إستخباراتية وأسلحة لهذا التحالف في بداية الامر. لكن إدارة الرئيس السابق باراك أوباما جمدت في كانون الأول عام ٢٠١٥ شحنات من الصواريخ الجوية على خلفية اتهام السعودية بمقتل مدنيين يمنيين.^١

ثانياً: ترامب نهج جديد للشرق الأوسط

في ظل السباق الرئاسي بين المرشحين عن (الحزب الجمهوري) دونالد ترامب و(الحزب الديمقراطي) هيلاري كلينتون، اتصفت تصريحات ترامب في نيته الانعزال في السياسة الخارجية رافعا شعار "أمريكا أولاً"، وتقليل الوجود العسكري الأمريكي خارجياً، والسبب ان حلفاء واشنطن يستغلونها عسكرياً حسب وصفه، وأكد ترامب ان بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية سيقوم بإغلاق القواعد العسكرية في الخارج، وعلى حلفاء واشنطن

أن يدفعوا أموالا مقابل حمايتهم، وتقليل الالتزام الأمريكي العسكري في حلف الناتو.^٢

أن فكر ترامب (الانعزالي) المحافظ على المبادئ القومية الذي يرى ان الولايات المتحدة عليها الانسحاب من أوروبا، وعدم تورطها في العمل العسكري في أوروبا وحلف الناتو، وان ذلك بمثابة عمل اختياري وليس إلزامي مع التشدد في قضية الهجرة إلى بلاده، فضلا عن اهتمام إدارة ترامب في مرحلة الانتخابات الرئاسية بالاستقرار أكثر من التغيير في الشرق الأوسط، والتشدد ضد الإسلام السياسي، إذ قال ترامب في خطابه له في يوم ٢ نيسان ٢٠١٦ أن بلاده أسهمت في هدم المؤسسات في بعض دول المنطقة التي نتج عنها حروب أهلية وتعصب ديني وفراغ استغلتها القوى الإرهابية مثل تنظيم داعش، وأسهمت الولايات المتحدة في خلقه في المنطقة مما جعلها أقل استقرارا، وان بلاده في ظل ادارته الجديدة ستتخلى تدريجيا عن سياسة بناء الأمم، وستركز على تحقيق الاستقرار، وانه سيضع خطة طويلة المدى لوقف انتشار ما سماه "الراديكالية الإسلامية"، وسيكون هذا من أهم أهدافه في السياسة الخارجية في العالم، وانه سوف يستخدم القوة العسكرية لمواجهة الإرهاب والتعاون مع دول العالم الإسلامي التي يهددها "الإسلام الراديكالي"، على ان يبذل حلفاء واشنطن في المنطقة المهددين بهذا الخطر جهدا كبيرا في مواجهته وليس الاعتماد على بلاده فحسب.^٣

وبعد فوز ترامب في الانتخابات ووصوله الى البيت الابيض اعتبر ذلك حدثا لا مثيل له في تاريخ الولايات المتحدة، وصدمة في الداخل والخارج للمراقبين للشؤون الأمريكية، واثبت ترامب انه مرشح نجاح في تجاوز (التقليدية) في التنظيم السياسي الأمريكي، واستخدامه الإعلام على نطاق واسع، وفاز في ولايات لم تصوت للحزب الجمهوري منذ عقود سابقة، واحتفظ بسيطرة الجمهوريين على مجلس الشيوخ وفقدان مقاعد أقل مما كان متوقعا في مجلس النواب، وهيمنة الجمهوريين على واشنطن (العاصمة). وأعاد ترامب قواعد الحملات السياسية الانتخابية في الولايات المتحدة، ويبدو انه لن يكون رئيسا (تقليديا) وسيهمل (كما يعتقد) المتابعين له التقاليد السياسية والدبلوماسية المتعارف عليها، وهو بالاساس لم يكن عضوا في المؤسسة السياسية الأمريكية، وليس له ولاء للتقاليد السياسية في واشنطن، وقدم في حملته الانتخابية برنامجا سياسيا معارضا للحكومة الأمريكية في عهد اوباما، وطرح رأيا بان يتم "تجفيف المستنقع" وهو يستبعد قدرة الحكومة

على كشف الإرهابيين المحتملين في صفوف اللاجئين الى بلاده، ومنع المجرمين من دخولها بصورة غير شرعية^٤.

ويرى الخبير الامريكي بول سالم أن ترامب يمثل عمليا "اليمين الأبيض" أعاد تثبيت الهوية الأمريكية البيضاء القديمة، وأنه من الريف من "السكان البيض" والحنين الأمريكي للماضي، ولهذا فان فوز ترامب نجاح لفئة أمريكية مهمة من الحزبين الحاكمين لم يهتما بالريف بل بالمدن والشركات والمال والمصارف استفاد منها هذه المرة ترامب في حملته الانتخابية ونجح في ذلك^٥.

وجاء فوز ترامب بالرئاسة الأمريكية ليعود الجمهوريين لاستلام السلطة والسياسة الخارجية الأمريكية بعد غياب دام ثمان سنوات، ومازالت القيادة العليا العالمية للولايات المتحدة أمرا يعتبر لا غنى عنه للمصالح الأمريكية والعالم كما يرى المحللين الأمريكيين، مع ظهور تغيير في المشهد الجيوسياسي اليوم مقارنة بما كان قائما عندما تولى الجمهوريين الحكم من قبل^٦.

الأ أن المتخصص بشؤون الشرق الاوسط فواز جرجس يتساءل لماذا فاز ترامب؟.

ويرى أن التعقيد الأمريكي الاجتماعي الداخلي ومعه بعض الدول الأوروبية الذي افرز "الظاهرة الشعبوية" صعود الهويات الضيقة المحلية تحت تأثير قوى العولمة الرأسمالية التي أدت إلى تفكك اجتماعي عميق في المجتمعات الأمريكية والأوروبية من الثروة التي بيد النخبة إلى جانب الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا المتضررتين والمهمشتين، ومن بين هذا التناقض برز ترامب "الشعبي" مستغلا الشرخ الاجتماعي، وتم تحشيد الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا لتحقيق الفوز الانتخابي للرئاسة الأمريكية^٧.

وقد شعر حلفاء الولايات المتحدة بالقلق مع مجيء ترامب إلى البيت الأبيض فهو لم يكن المرشح الأفضل لدى غالبية هؤلاء الحلفاء لغموض سياسته الخارجية، ولا يتمتع باديولوجية واضحة على العكس من منافسته هيلاري كلينتون، مع التخوف من أن مجيء ترامب للسلطة بعد تبنيه سياسات تقوض الأسس السياسية والأمنية والاقتصادية للنظام الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وأساسها مبدأ التضامن الدولي لحماية الحلفاء في حال تعرض احدهم للاعتداء، في حين ان ترامب قد طلب من كوريا الجنوبية واليابان والسعودية السعي لامتلاك السلاح النووي للدفاع

على أنفسهم في ظل غياب الالتزام الأمريكي بأمنهم طالما يدفعون لقاء حمايتهم، والتقليل من أهمية حلف الناتو ودوره في الأمن الدولي، والمطالبة بإلغاء الاتفاقيات التجارية الدولية وتبني سياسات حمائية ربما تهدد حرية التجارة والليبرالية الرأسمالية في النظام الاقتصادي الدولي، مع حالة الغموض في سياسة ترامب الخارجية وعدم وجود رؤية متماسكة لها في ظل شعار "أمريكا أولاً" ^١.

والسؤال المطروح كيف ستتغير السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب؟

لابد من تأكيد أن الكثيرين في الشرق الأوسط يدركون حقيقة الإخفاقات الأمريكية في عهد إدارة اوباما، وهم يتوقعون أن إدارة ترامب الجديدة ليس لديها قدرة على معرفة ما ستفعله في المستقبل، لأن ترامب لم يتبن في حملته الانتخابية بالنسبة للشرق الأوسط برنامجاً للسياسة الخارجية، وغلب على برنامجه الاهتمام بالشأن الأمريكي المحلي، ولذلك يعتقد هؤلاء أن رؤية سياسته الخارجية من وجهة النظر المحلية، وكان متوقفاً تشدد ترامب بعد انتخابه في مواجهة تنظيم داعش والقضاء عليه مع تازم العلاقة مع إيران، ولذلك تبدو الظروف تتجه نحو فترة رئاسية مغايرة لم يسبق لها مثيل في الولايات المتحدة من قبل ^٢.

وهناك في الواقع حالة من الإحباط في الشرق الأوسط من سياسة إدارة اوباما السابقة التي تبنت مبدأ إقامة "توازن داخلي" في المنطقة عبر القوى المحلية دون التزام أمريكي مباشر مع الحلفاء التقليديين وهذه وجهة نظر القيادة السعودية، ويتمثل ذلك في التوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران إلى جانب الفشل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي وما حصل بعده. وتشير أطروحات ترامب إلى أن الاستراتيجيات التي حددتها الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط تقوم على عدة مرتكزات هي:

١- سياسة ترامب تحييد عناصر الصراع الطائفي إجمالاً والتنسيق مع الدول الحليفة (مصر/الأردن/الإمارات) التي تشترك مع ترامب في محاربة ما أطلق هو عليه تسمية "التطرف الإسلامي الإرهابي".

٢- تشكيل أرضية تفاهم أمريكية-روسية تنضم إليه دول الشرق الأوسط لمواجهة تحديات قائمة مثل محاربة تنظيم داعش، وحل الأزمة السورية ورغبة ترامب إجراء تسوية واستقرار عبر التدخل المباشر في أزمات المنطقة في محاولة تغيير الواقع الراهن.

٣- أن فريق ترامب من (المحافظين) الذي يوافق على هذه السياسة سيدفع المزيد من التشدد تجاه مصادر الخطر واتخاذ خطوات استباقية ربما تؤدي إلى تعميق الشرخ في الشرق الأوسط^{١٠}.

٤- سعي إدارة ترامب بشكل سريع وجاد للقضاء على تنظيم داعش وليس إضعافه أو تقليصه في إطار حملة واسعة تهدف الدعاة والمنفذين لادبيولوجية "الإسلام الراديكالي المتطرف" بوصف ترامب، ومنها تصنيف جديد للأصدقاء والحلفاء سيصبح منوطاً أكثر من أي وقت مضى بمدى مشاركتهم في هذه الحرب ومساهماتهم في هذه المساعي.

٥- حرص الولايات المتحدة في عهد الرئيس ترامب على أن يدفع حلفائها مثل دول مجلس التعاون الخليجي والسعودية خاصة حصصهم ضمن حالة (الدفاع الجماعي) في الحرب على الإرهاب العالمي.^{١١}

٦- بالنسبة للأكراد في الشرق الأوسط فإن واشنطن التي تراقب الوضع في إقليم كردستان العراق والمناطق الكردية المجاورة لها، فإنها تدرك ليس بالإمكان ترجيح فرضية قيام دولة كبرى كردية عابرة للمناطق والدول في المنطقة بسبب أن القوى الإقليمية (العراق/ سوريا/ تركيا وإيران) ترفض ذلك، فضلاً عن أنه خيار لا يمكن تقديمه بسبب الانقسامات السياسية بين الأكراد أنفسهم^{١٢}.

ثالثاً: العلاقات السعودية-الأمريكية في عهد ترامب

بعد تولي الرئيس ترامب السلطة في الولايات المتحدة في كانون الثاني ٢٠١٧، بدأت صفحة جديدة في العلاقات بين واشنطن والرياض، إذ قام الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي ولي العهد (آنذاك) بزيارة البيت الأبيض في آذار ٢٠١٧، والتقى الرئيس الأمريكي ترامب، وأكد أهمية التصدي لأنشطة إيران لأنها تعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة (حسب قوله)، مع الاتفاق على فرص تطوير برامج اقتصادية جديدة واستثمارات بين البلدين. وأضاف ترامب دعمه لتطوير البرنامج الأمريكي-السعودي الجديد الذي يركز على الطاقة والصناعة والبنية التحتية والتكنولوجيا، وينطوي على استثمارات تتجاوز قيمتها ٢٠٠ مليار دولار في أربع سنوات مقبلة. وعدت الزيارة نقلة في العلاقات السعودية-الأمريكية أعيدت إلى مسارها الصحيح ونقطة كبيرة في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بفضل فهم ترامب لأهمية العلاقات بين البلدين^{١٣}.

ويرى سايمون هندرسون المتخصص الأمريكي بالشؤون السعودية أن الاستقبال والاجتماع بين ترامب والملك محمد بن سلمان عد "نجاحا هائلا"، و"نقطة تحول تاريخية" و"تحولا ملحوظا في العلاقات"، بعد أن أدرك ترامب أهمية العلاقات السعودية-الأمريكية، مع عزم السعودية على إعادة العلاقات بعد عهد اوباما، وتعريف الإدارة الجديدة من هو الشاب الجديد الذي سيصبح ملكا، انه محمد بن سلمان عمره ٣١ سنة كان ولي ولي العهد (آنذاك) عندما كان ابن عمه محمد بن نايف بن عبد العزيز ولي العهد لكن الأول التقى في زيارته إلى واشنطن وزير الدفاع جيمس ماتيس والجنرال جوزيف دانفورد رئيس هيئة الأركان الأمريكية^١.

ان الاختلافات السياسية بين القيادتين، تكمن في عدة قضايا وملفات، فمن جهة القيادة السعودية تشارك إدارة ترامب بان الأخطار من طرف إيران، بينما تباين في موقفهما من الحرب على اليمن التي تقودها السعودية وحققت فيها تقدم محدود ضد الحوثيين، مع شعور واشنطن عن أسفها لدعمها الرياض في حرب اليمن، مع محاولة واشنطن تهدئة مخاوف الرياض من البرنامج النووي الإيراني، وان الولايات المتحدة في مشكلة لاستئناف إمدادات القنابل للسلاح الجوي السعودي في أعقاب تعليق الإمدادات في عام ٢٠١٦ بسبب مخاوف من إصابة المدنيين اليمنيين. وتبقى اليمن شوكة في العلاقات السعودية-الأمريكية. وترى السعودية ان تراجع دورها الاقليمي يعود الى نشاط ايران التي تمددت في البلاد العربية من العراق الى سوريا ولبنان ومرشحة في اليمن والبحرين وبهذا تكون قوة اقليمية صعبة تتراجع امامها كل قدرات وامكانيات السعودية. ومن جهة اخرى، فان التغييرات التي يجريها ترامب في السياسة الأمريكية تتزامن مع التغير الحاصل في السعودية من خلال (رؤية السعودية ٢٠٣٠)، وهي التي وصفها محمد بن سلمان التحول الاقتصادي في المملكة، وفي ضوء هذه الرؤية يتحول الاقتصاد السعودي إلى المخصصة للعديد من الأصول المملوكة للدولة، ووضخ كميات كبيرة من السيولة في الاقتصاد من فرص استثمار كبيرة في القطاعات الخاصة التي وردت في الرؤية امثال البنية التحتية والتجارة والخدمات اللوجستية والاتصالات والتكنولوجيا والتعليم والصحة والسياحة والثقافة والترفيه التي تجلب استثمارات مباشرة للاقتصاد الوطني. في حين بيان البيت الأبيض بعد الزيارة تحدث عن تعاون اقتصادي موسع من شأنه ان يخلق ما يصل إلى مليون وظيفة أمريكية في غضون أربع سنوات قادمة والملايين من

الوظائف الأمريكية غير المباشرة وفرص العمل في السعودية، وصفقات الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة تقدر بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار خلال السنوات الأربع القادمة. وإن الصفقة مغرية لترامب، وأشار وزير النفط السعودي خالد الفليح أن قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب جاستا JASTA الصادر من الكونغرس الأمريكي في عام ٢٠١٦، والذي جاء نتيجة ضلوع عدد كبير من السعوديين في هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، وهو يسمح لضحايا الإرهاب الأمريكيين بتقديم دعاوى مدنية في المحكمة الفدرالية ضد المملكة، والتي كانت تتمتع بحصانة سيادية، دعم ترامب هذا التدبير بشدة. أما السعوديين يريدون إبطال مفعول القانون على الأقل، وأثار توتر في العلاقات بين البلدين قد يحبط الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة، وقال الفليح أن القانون سوف يؤخذ بنظر الاعتبار عند دراسة ما إذا كانت الولايات المتحدة ستدرج أسهما من شركة النفط السعودية (ارامكو) التابعة للدولة في الولايات المتحدة^{١٥}.

لقد تمكنت السعودية من استضافة الرئيس ترامب يومي ٢٠-٢١ أيار ٢٠١٧، وعقد ثلاث قمم مصاحبة للزيارة لتأكيد مكانتها كمثل في الشرق الأوسط، ومحطة لتجميع الحلفاء الإقليميين العرب والمسلمين. وكان ترامب انتقد خلال مناظرة أولى أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تدافع عن السعودية ما لم تدفع مقابل هذا الدفاع، وأوضح أن السعودية لا تدفع مقابل عادلا لقاء الدفاع عنها من قبل واشنطن، ولهذا يجب إلغاء التحالف بينهما، وخلق هذا حالة التوتر في العلاقات والتأزم، فضلا عن التوتر والخلاف بين البلدين في الملف السوري، فالسعودية ترفض استمرار الرئيس بشار الأسد، بينما ترامب له رؤية للملف السوري تختلف عن الرؤية السعودية، فاستخدمت السعودية أوراق ضغط لمواجهة التداخيات والسلبيات في العلاقات التي تعد إستراتيجية مثل احتمالات سحب الاستثمارات السعودية ووقف التعاون الأمني والاستخباري في مواجهة التطرف. لكن لم يحصل تباعد كبير في العلاقات بين البلدين على الرغم من التصريحات المتشددة من ترامب تجاه دول مجلس التعاون الخليجي^{١٦}.

وكانت استضافة السعودية زيارة ترامب وعقد القمم الثلاث، وحشد عدد كبير من القادة العرب والمسلمين من ٥٥ دولة للمشاركة في القمة العربية، والإسلامية، والأمريكية. وكانت أول محطة زيارة للرئيس الأمريكي ترامب خارجية وكانت بمثابة اعتراف بمكانة السعودية على المستوى

الإقليمي، وتأثيرها في أمن المنطقة واستقرارها ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف حسب الرؤية الأمريكية، وتم توقيع ٣٤ عقدا بين الولايات المتحدة والمملكة في عدة مجالات وصفقات نحو ٦٠ ٤ مليار دولار^{١٧}.

في المجال الاقتصادي، فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٦ بلغ ٣٨ مليار دولار، وان الولايات المتحدة الأولى الدولة المصدرة للسعودية، والثانية بين الدول المستوردة من السعودية، والأخيرة هي الأهم كدولة مصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة بلغ ٢ و١ مليون برميل يوميا، بنسبة ١٣% من احتياجات الولايات المتحدة من النفط السعودي، وتمتلك السعودية ١١٦ مليار دولار من سندات الخزينة الأمريكية. علما بأن الاحتياطات النقدية السعودية تبلغ ٥٧٦ مليار دولار، وحجم صندوق الاستثمارات العامة ١٨٣ مليار دولار. وبلغت قيمة الصفقات بين البلدين في هذه الزيارة حوالي ٦٥% من حجم الاقتصاد السعودي، و٢١% من الاقتصاد الأمريكي. في الطاقة تضمنت الاتفاقية بين البلدين ١٦ اتفاقية (شركة ارامكو) من السعودية، مع ١١ شركة أمريكية، والاستثمارات ٥٠ مليار دولار دعم فرص النمو والقيمة المضافة في مجال الطاقة المشتركة. ووقعت (ارامكو) مع (شركة جنرال إلكتريك) اتفاقية تقضي بالشراكة الأمريكية بتحول رقمي لعمليات (ارامكو) وتوفير ٤ مليارات دولار إنتاجية سنويا. وفي مجال الدفاع، تم التوقيع على صفقة مبيعات الأسلحة الدفاعية الأمريكية للسعودية بقيمة ١٠ مليار دولار لتأمين الحدود والسواحل، ومكافحة الإرهاب وتحديث القوة الجوية والدفاع الجوي والصاروخي وتطوير الأمن السيبراني وأمن الاتصالات. والاتفاق على برنامج تجميع ١٥٠ طائرة هيلكوبتر من طراز بلاك هوك اس ٧٠. في مجال الاستثمار، تم الاتفاق بين البلدين للاستثمار المباشر وصل إلى ٤٠ مليار دولار في البنية التحتية واجتذاب استثمارات ١٠٠ مليار طويل الأجل وغيرها من الاتفاقيات الاستثمارية^{١٨}.

ويطرح روبرت ساتلوف من معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى وجهة نظر من أن زيارة الرئيس ترامب الى الشرق الأوسط الأولى يحاول أن يقول فيها أن السياسة الخارجية لإدارة الرئيس السابق اوباما صارت من الماضي، وان مخططات ترامب الكبيرة تتمثل في مكافحة الإرهابيين، وردع إيران ومنع الانبعاث الجديد لتنظيم داعش بعد هزيمته في العراق

وسوريا، وتبني مضمون حقيقي للسلام في الشرق الأوسط، وتأمين مكانة إسرائيل في المنطقة كهدف أساس لإدارة ترامب^{١٩}.

ثالثاً: الولايات المتحدة.. قطر والأزمة الخليجية

شهدت علاقات قطر مع بعض الدول العربية تراجعاً ملحوظاً بعد الثورات العربية وما عرفته مرحلة حكم الأمير تميم بن حمد آل ثاني في صيف عام ٢٠١٣ والجفاء في العلاقات بين قطر وبعض دول مجلس التعاون الخليجي بسبب طريقة عمل الدوحة بعد أحداث الثورات الشعبية، وتقديمها الدعم المادي والدبلوماسي للتيارات الإسلامية في الشرق الأوسط.

وتعتقد السعودية ان نشاط قطر الاقليمي والدولي يسبب لها تراجعاً في دورها الاقليمي بعد ان لعبت الدوحة دور الوسيط بين قوى الاسلام السياسي الناهضة مثل جماعة الاخوان المسلمين والغرب خاصة الولايات المتحدة وبذلك تزداد مكانة قطر بالنسبة للغرب في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط عامة. ويرى الباحث المصري عمار علي حسن أن قطر اعتمدت منذ عقدين من الزمن على أنها بعيدة عن العقاب، وان الآخرين عاجزين عن ردها وتعلموا على نمط سياستها، وأنها محمية من الولايات المتحدة ووظفتها كدولة وسيطة مع الجماعات والتنظيمات المسلحة والمتطرفة فضلاً عن المصالح الاقتصادية والعسكرية بين البلدين. واعتمدت الدوحة على هامش المناورة واللعب على التناقضات بين دول المنطقة والعلاقة الخفية والرهان على مصالح الغرب معها وشبكة علاقات متينة مع جماعات الإسلام السياسي بمختلف اتجاهاتها، وعلاقات قطر المتطورة مع قوتين إقليميتين كبيرتين هما (تركيا وإيران)^{٢٠}.

ووقفت إدارة الرئيس ترامب موقفاً مغايراً عن سابقتها تجاه قطر، فقد قال ترامب بعد زيارته إلى السعودية " ان التطرف وكل المؤشرات تشير بالبنان إلى قطر ربما هذا سيكون بداية نهاية أهوال الإرهاب". فقد اتهمت كل من السعودية ودولة الإمارات المتحدة والبحرين في عام ٢٠١٤ قطر بالتدخل في شؤونهم الداخلية ودعم الإرهاب. ولكن جوهر القضية هو علاقة قطر بجماعة الإخوان المسلمين وفضائية الجزيرة القطرية. وترى الرياض وأبو ظبي أن الدوحة دعمت الحركات الإسلامية المتطرفة بعد التغيير في المنطقة العربية عام ٢٠١١، وتعد الدولتان أن جماعة الإخوان المسلمين أكثر خطورة من الجماعات الإسلامية مثل القاعدة وداعش لأنها تريد الوصول إلى السلطة كما في تجربة مصر، ومن ثم فان جماعة الإخوان المسلمين قد تشكل

بمرور الزمن تهديدا للحكم الملكي في الرياض والدوحة والمنامة. ويظهر أن ترامب قد اتخذ قرارا أن يكون للسعودية دورا محوريا للمقاربة التي يتبعها في الشرق الأوسط في سياق نظرتة إلى الإسلام السياسي كعدو مما دفع (على ما يبدو) الرياض وابوظبي للاعتقاد أن بإمكانهما ممارسة دور اكبر من النفوذ بعد زيارة ترامب للمنطقة مباشرة. وترى الدولتين أن الصراع الآن يدور بشأن تهديدات محلية لهما مع حالة الصراع الإقليمي الكبير منذ عام ٢٠١٤ حتى اليوم، مع استمرار حرب اليمن وأزمته المتنامية وهبوط أسعار النفط والأزمة الاقتصادية الشديدة في السعودية.^{٢١}

لابد من الإشارة إلى أن مكانة قطر الاقتصادية العالمية تعود إلى حد كبير كونها اكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم وتمتلك ٣٠% من التجارة العالمية تستحوذ عليها، ودورها كبير في السوق نظرا لكلف إنتاج الغاز المتدنية التي تعد الأكثر تنديا بالعالم، واستمر تدفقه عبر خطوط أنابيب دولفين العابرة للحدود لنقل ملياري قدم مكعب من الغاز القطري إلى سلطنة عمان ودولة الإمارات أو تعتمد الأخيرة على الغاز المستورد في توليد أكثر من نصف الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها، وتحصل أيضا على ١٩ و٢ مليار متر مكعب سنويا من الغاز المسال وغاز خطوط الأنابيب.^{٢٢}

في الجانب المالي والاقتصادي، أدت الإجراءات التي اتخذتها الدول الرباعية العربية لمواجهة التمويل القطري للإرهاب إلى تراجع الأداء الاقتصادي القطري وتذبذب العملة وأدى مصرف قطر المركزي إلى سحب جزء من أصوله لدعم النظام المصرفي مع صعوبات اقتصادية جراء انكماش السيولة لدى البنوك القطرية لخروج المزيد من الاستثمارات خارج البلاد، وربما يؤدي إلى ضعف المركز المالي مع التخلي عن سياسة دعم عمولتها مقابل الدولار، وربما الحاجة إلى سداد الديون الخارجية وستتعرض أصول صندوق الثروة السيادية القطرية لدى مصرف قطر المركزي لهبوط اكبر في المستقبل القريب. وأشارت تقارير مالية أمريكية احتمال خروج ٣٥ مليار دولار من النظام المصرفي القطري خلال عام إذا ما سحبت دول عربية أخرى ودائعها وقروضها من قطر، في حين تراجعت الاحتياطات الأجنبية المتاحة لدى المصرف القطري بنحو ١٠٠ مليار دولار في حزيران ٢٠١٧ وان الدوحة ستضطر إلى استخدام جزءا كبيرا من الاحتياطات المالية لسداد التزاماتها الخارجية.^{٢٣}

بهذا الوصف والتحليل لنمط الأزمة القطرية الأخيرة كتحدٍ داخلي، فإن هذه الأزمة لم تصل إلى حلول عادلة على الرغم من التحركات الدولية من لدن الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وأدت الجولات الأمريكية إلى حالة من الجمود، وشكلت الأزمة درسا لإدارة ترامب وإفساح المجال أمام البيت الأبيض لتحقيق أمر كانت بحاجة ماسة له باستعراض كفاءتها على مستوى السياسة الخارجية، وشكلت مقاربة ترامب فرصة ترميم أواصر العلاقات مع حليف إقليمي تقليدي هو السعودية، وإطلاق الجهود لمواجهة الإرهاب والسعي للتأثير على عملية السلام الإسرائيلية-القطرية. ولكن يبدو أن منطقة الشرق الأوسط صعبة ومعقدة ومنها منطقة الخليج العربي بنظر الأمريكيان إذ واجهت إدارة أوباما صعوبات فيها، واليوم إدارة ترامب تواجه إشكاليات أيضا في إيجاد موقف عربي موحد في مواجهة التحديات ومنها تنظيم داعش الإرهابي.^{٢٤}

وأخيرا فإن مواقف الدول العربية المقاطعة (الدول الخليجية الثلاث مع مصر) التي ترى أن أمنها واستقرارها يتضرر من جراء السياسة القطرية، ومن ثم يبدو بشكل واضح أن هناك "تفوق إقليمي" على "العالمي" في إيجاد حل أو التعامل مع هذه الأزمة.^{٢٥}

الخاتمة:

تدخل الولايات المتحدة اليوم في طور جديد من العلاقات التاريخية والإستراتيجية مع حليفتها في الخليج العربي والشرق الأوسط السعودية تلك العلاقات التي تعود إلى أكثر من ثمانين عاما، شهدت مراحل من المد والجزر والتباين صعودا وهبوطا، بحسب التطورات الداخلية والأزمات والمتغيرات الإقليمية والدولية، حتى وصلت اليوم في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس ترامب طورا جديدا أكثر تأكيدا على الاقتصاد السعودي والاستثمارات والتجارة المتبادلة وتصدير النفط والاتفاقات العسكرية والدفاعية والتكنولوجية والاتصالية، ويدرك من خلال الطرفين الرئيس ترامب والملك سلمان ونجله ولي العهد الأمير محمد أن الاقتصاد اليوم أساس في العلاقات الثنائية التي تترجم إلى علاقات إستراتيجية رغم الأزمات الإقليمية من قضايا شائكة في سورية واليمن مرورا بقضايا الإرهاب والتطرف، وإسرائيل والقدس، إلى البرنامج النووي الإيراني وغيرها.

ومع ظهور الأزمة القطرية-الخليجية الأخيرة المتنامية مع الدول العربية الرباعية التي تحولت إلى أزمة ليس خليجية بل إقليمية، وتدخلت بها

^{١٦} محمد بوبوش، "قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٤٠، العدد ٦٢، بيروت، أغسطس/أب ٢٠١٧، ص ٢٢-٢٤؛ ينظر:

Gen.Johan M.Jack Keane and Adm.James G.Stavidis, "President Trump and the Middle East", Strategy and Policy after 100Days", www.washingtoninstitute.org, may9, 2017.

^{١٧} المرجع نفسه، ص ٢٥.

^{١٨} علي صلاح، "مرحلة جديدة: العلاقات الاقتصادية بين الرياض وواشنطن بعد زيارة ترامب"، مركز المستقبل للأبحاث المتقدمة، ابوظبي، www.Futureuae.comhf,

^{١٩} روبرت ساتلوف، "زيارة ترام بالى الشرق الأوسط قد تطلق عجلة أمور كبيرة"، نيويورك ديلي نيوز، www.washingtoninstitute.org, 16/5/2017

^{٢٠} عمار علي حسن، "رهانات الدوحة كيف تفكر دولة قطر؟"، www.Futureuae.com, 6/7/2017؛ منصور المرزوقي البقمي، المرجع السابق، ص ٢٩١.

^{٢١} Rprry Cammack, "Washington and the Latest Qatar, Row", www.carnegieendowment.org, 7/7/2017.

^{٢٢} ديفيد ليفينستون لاساغاتوم ساها، "إبعاد الأزمة القطرية"، www.carnegie.com, 14/8/2017.

^{٢٣} إبراهيم الغيطاني، "الإضعاف التدريجي: هل يتراجع المركز المالي للدوحة بعد الأزمة القطرية؟"، www.Futureuae.com, 14/8/2017.

^{٢٤} Cammack, op.cit.

^{٢٥} احمد يوسف احمد، "الأزمة القطرية وجدل الإقليمي والعالمي"، جريدة الاتحاد، العدد ١٤٣٨، ابوظبي، ٢٠١٧/٨/١٤.